مؤتمرات الصلح

قبل أن نعالج موضوع القضية العربية في مؤتمرات الصلح يجب علينا أن نرجع قليلاً إلى البلاد العربية قبل الحرب وتسرب نفوذ الأجانب إليها، فإن ذلك سيساعدنا كثيراً على تفهم الحالة من كل وجوهها.

كان احتلال تركيا الفعلي موجوداً فقط في العراق، وسوريا، وفلسطين، ومكة، والمدينة ومدن الحجاز الساحلية، وشاطئ عسير، واليمن، ولكن النفوذ الأجنبي القوى كان يتسرب إلى هذه البلاد، فلم يبق للحكومة كبير احترام في نفوس رعاياها، أما الجزء الشرقي الجنوبي من بلاد العرب من الكويت إلى عدن فلم يكن للأتراك سلطة يعتد بها، بل كان النفوذ الإنجليزي متغلباً، ولو أنه لم يكن مباشراً إلا في عدن .لقد كان النفوذ الإنجليزي سائداً في بغداد والبصرة وسواحل مابين النهرين، كما أن المصالح الإنجليزية كان متشعبة هناك، ولكنه كان ضعيفاً في سوريا وفلسطين، والنفوذ الأجنبي الآخر الذي كان يعمل بنشاط هو النفوذ الفرنسي والألماني، والفرنسيون الذين يعتبرون أنفسهمن حماة المسيحية في الشرق قد أسسوا نفوذاً قويا على شواطئ سوريا بما أسسوه من المعاهد، وبما عملوه لنشر ثقافتهم ولغتهم في تلك البلاد. وفي السنوات التي سبقت الحرب جاء الألمان ينافسون الفرنسيين، ولكن قصر المدة لم يمكنهم من إيجاد أي أثر في سوريا وآسيا الصغرى، وإن شاء السكة الحديدية (الآستانة - بغداد) قد جعل للألمان نفوذاً لا يستهان به.

أما في فلسطين فإن النفوذ الأجنبي كان دينياً في الأكثر، إذ يعتبر مسيحيو العالم القدس أرضاً مقدسة، وقد تأسست بعثات مسيحية أهمها ألمانية، كما أسس غيرها من المنشآت الأجنبية الدينية والعلمية. وبيت المقدس محترم أيضاً

عند المسلمين ولهم فيه آثار دينية من أقدم العصور. وقد وضع اليهود أساس حركتهم لإنشاء مملكة يهودية في فلسطين، تلك الفكرة التي لا يزال اليهود بها منذ كارثتهم الكبرى.

وزيادة على ذلك فإن سلطة الأتراك في آسيا الصغرى لم تكن قوية، نتيجة ما لبعض الحكومات الأوربية من سلطة الامتيازات الأجنبية في المسائل التجارية والقضائية.

هذه حالة تركيا قبل الحرب الكبرى، أما بعد مغامرتها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٤، فقد كانت تركيا حريصة على أن لا تفقد شيئاً من أطرافها لاسيما البلاد المقدسة، فإن فقدانها يضرب الخلافة ضربة قاضية، ووراء تركيا ألمانيا التي تحلم في تأسيس إمبراطورية الشرق الأوسط الألماني، تدفعها وتمدها بجميع المساعدات المادية والأدبية ضد الحلفاء. هذا من جانب، ومن جهة أخرى ففرنسا تريد بسط نفوذها وتوطيد سلطتها في الشرق الأدنى، لأنها حامية المسيحية، ولكنها عاجزة عن إثارة حرب أخرى خارج بلادها، واليهود يحاولون تحقيق أحلامهم القديمة، والعرب يتطلعون إلى استدرداد حريتهم واستقلالهم بعد انكسار تركيا. ويجيد بعد هؤلاء الإنجليز، وهم ليسوا بأقل من هؤلاء بالنظر إلى مصالحهم العديدة في الخليج العربي والبلاد العربية، تلك المصالح التي من أجلها جعلوا لهم السيادة في الخليج العربي كما قال The Duke of Argyll في سنة ١٨٧٠، والتي من أجلها أيضاً صرح اللورد لانسدون سنة ١٩٠٣ بأن بريطانيا تعتبر إنشاء قاعدة بحرية أو تحصين أي ميناء على الخليج العربي كتهديد لمصالحها التي يجب حمايتها بكل ما يؤديه معنى الحماية من معان.

لقذا فقد كانت السياسة الحربية البريطانية في الشرق الأدنى ترمي إلى غايتين

رئيسيتين : الأولى أن تحتل رأس الخليج العربي فتحمي منابع الزيت، وتمنع العدو من تأسيس مراكز بحرية تهدد المواصلات البريطانية مع الهند، والثاني أن تحتفظ بهذه المواصلات مع الهند مفتوحة عن طريق قنال السويس والبحر الأحمر.

هذه هي الحالة التي كانت تسود بلاد العرب والتي على أساسها تم الاتفاق والتفاهم بين بريطانيا وفرنسا سنة ١٩١٦ على تحديد نفوذ كل دولة منهما، وعليها أيضاً كان اتجاه مؤتمر الصلح.

ولكن العرب الذين خاضو غمار الحرب كانوا يجهلون كل ما تم في الخفاء أو كانوا لايعترفون به لزنه مناقض لشروط ويلسن التي اختارها الحلفاء لإعلان الهدنة وأساساً للصلح.

موقف الملك حسين من مؤتمر الصلح

يجب علينا أن نذكر هنا الحقائق الآتية خدمة للتاريخ:

(١) إن الملك حسيناً كان يثق ببريطانيا ثقة لا حد لها، وكان يعتقد اعتقاداً لا يشوبه أدنى شك أن بريطانيا التي قادت العالم ضد ألمانيا ستسعى بكل الوسائل الممكنة لتكوين المملكة العربية كما يفهمها وأن الأتراك حاولوا في أثناء الحرب التأثير في هذه العلاقة بإيجاد جو من الشكوك في نفوس العرب فلم يفلحوا.

لقد كتب جمال باشا إلى الأمير فيصل يخبره بما نشره الروس من وثائق تثبت ما اعتزمه الحلفاء من تقسيم البلاد العربية[١] واستعداد الأتراك لعقد صلح مع العرب أساسه استقلال البلاد العربية، ولكن الملك حسيناً الذي لايشك في نيات بريطانيا رفض اليد التي قدمها جمال باشا بعد تأكيدات بريطانيا[٢].

(١) يضير إلى معاهدة سايكس - بيكو.
(٢) فد الديل نص الكتاب.

(٢) إن الملك حسيناً لثقته ببريطانيا كان يعتقد من كل قلبه أنه لا فائدة من المؤتمرات، وأن إرادة بريطانيا ويدها فوق المؤتمر وفوق كل شيء.

وترى هذا واضحاً تمام الوضوح في كتاب الملك حسين إلى نائب الملك بمصر (٢١ أغسطس سنة ١٩١٨ -٢١ ذي القعدة سنة ١٣٣٦) حيبث يقول : [١].

« أما عطف الأمر وتعليقه على مؤتمر الصلح، فالجواب عليه من الآن بأن لا علاقة لنا به، ولا مناسبة بيننا وإياه حتى ننتظر منه سلباً أو إيجاباً، ولو قرر المؤتمر المذكور إضعاف مقرراتنا، وكان ذلك من غير وساطتكم وبلناها، فنكون من المطرودين من رحمة الباري جل شأنه الرقيب على قولي هذا، الذي أتوسل إليه أن يتولانا جميعاً بعنايات رأفته الأبدية».

وضعت الحرب أوزارها، وقبل الأتراك شروط الهدنة، انسحبوا تماماً من البلاد العربية التي أشغلت بالقوات الإنجليزية الصرفة، فيما بين الموصل والبصرة وفلسطين، والقوات الإنجليزية والعربية وبعض القوات الفرنسية في الجبهة السورية.

اعتقد الملك حسين ومن التلف حوله ، أنه مادام الإنجليز هم الشاغلين للبلاد العربية، فسيقومون بتشييد المملكة العربية المتحدة، غير أن هنالك اعتبار خطيراة أمام الحكومة البريطانية ستحول دون هذه الأمنية، ولها محلها الأول في نظرهم؛ هنالك معاهد (سايكس - بيكو) التي عقدت بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩١٦ وأفشى أمرها الروس، وهنالك العهد الذي قطعه الإنجليز للصهيونيين سنة ١٩١٧ وفرنسا دولة عظيمة لها نفوذها الدولي وقوتها الحربية، واليهود لهم مكانتهم المالية ونفوذهم المعنوي، وجانبهم أقوى من جانب العرب. غير أن

(١) نص الكتاب المذكور في الذيل.

العرب الذي خاضو غمار الحرب بغيـة الوصول إلى نعيم الاستقلال لم يبالوا بما أمامهم من المشاكل. واسـتسهلوا كل صعب في سبيل غايتـهم المقدسة، وبالفعل فإنهم سـاروا في الطريق الذي كانوا يعتقـدرون أنه متفق تمام الاتفاق مع مـا كانوا يعتقدرون أنه حق لهم، ومع ما كانوا يفهمونه من تصريحات قواد الحلفاء فبمجرد أن دخل الأمير فـيصل (المرحوم الملك فيـصل) فاتحاً إلى دمشق فـي أوائل أكترب سنة ١٩١٨ أرسل الجنرال شكري باشـا الأيوبي حـاكمـاً عسكريا على بيـروت، فـذهب المومى إليـه وجلس في سـراي الحكـومة بـدلا من الوالي التـركي الذي انسحب من هنالك.

في أواخر أكتوبر احتل العرب اللاذقية، وانطاكية، وبيلان، والاسكندرونة، فثار الفـرنسيون واعتبـروا هذا العمل خرقا لمعـاهدة (سايكس - بيكو) واضطروا الإنجليـز أن يأمروا العـرب بإخلاء الأمـاكن السـاحلية، فكان ذلك أول ضـربة أصابت آمال العرب وأمانيهم.

أشارت المملكة البريطانية المتـحدة على الملك حسين أن يرسل من قبله مندوبا إلى مؤتمر الصلح، فـقبل الإشارة وعين ولده الأمـير فيـصلا مندوباً عنه، وزوده بالتلغراف الآتي الذي يدل على مبلغ آمال الملك حسين في بريطانيا:

«حليفـتنا الوفية بريطانيا العظمى ترغب حـضورك نائباً عن مصـالح العرب، وكل مايكون أساساً لحياتهم سواء ما يتعلق بالحدود أو الإدارة مما هو معلوم لديك في مجتمع سيعقد في باريس في ٢٤ نوفمـبر الجاري. فإنفاذاً لرأي عظمتها توجه بكل سرعـة ممكنة لباريس بعد مـذاكرتك لفخامـة القائد العام في كـيفية سـفرك وطريقـته، وبعـد تقرير مـا ترونه لحالات البـلاد وإدارتها في مـدة غيـابك الذي لايتجاوز تقـريباً شهراً، وحـيث أن رابطتنا الوحيدة هي العظمة البـريطانية، ولا

علاقة لنا ولا مناسبة مع سواها في أساساتنا السياسية، فكل ملاحظاتك وما تراه في الموضوع تبديه لنوابها وعظمائها الأماجد إن كانوا زملاءك في المجتمع أو معتمديها السياسيين، وما يكلفونك به من قول أو عمل إن كان في المجتمع أو في سواه تعمل به، وتجتنب كل ما سوى ذلك، هذه درجة ماأذونيتك عما يختص بالمجتمع، وخير الأهالي بالمصلحة والقصد وا يتولاك».

الأمير فيصل بباريس؟!!

لقد قام الأمير فيصل بما يجب عليه من الدفاع عن قومه، فبسط لمؤتمر السلام القضية العربية، ووعود الحلفاء لوالده، وآمال العرب في عدل الحلفاء[1]، فكان أول جواب عمل لسموه مذكرة مستر لويد جروج المؤرخة في ١٣ سبتمبر إلى كل من الأمير فيصل والحكومة الفرنسية. وتقضي هذه المذكرة:

(١) انسحاب الجيوش الإنجليزية من سوريا وكليكية في أول نوفمبر سنة ١٩١٩.

(٢) يحل محل الحاميات البريطانية جنود فرنسية في غرب الخط المعتبر في معاهدة سايكس بيكو وفي كليكية.

(٣) المقاطعات التي تبقى فيها الجنود الإنجليزية هي العراق وفلسطين، وهذا الاحتلال مطابق للاتفاق المعقود في ديسمبر سنة ١٩١٨ بين المسيو كلمنصو والمستر لويد وجورج كانت هذه المذكرة أول ضربة لأماني الأشراف وآمال العرب، ولذا فإن الأمير فيصلا أجاب على هذه المذكرة بمذكرة أخرى بتاريخ ٢١ سبتمبر تشتمل على النقط الآتية:

(١) راجع نص المذكرة في الذيل.

(١) إجحاف هذا القرار بـقانون العدل، وما كان يتوقعـه للعرب من الحلفاء، وقد تلقى المـلك حسين ما يؤيد هذا مـن وزارة الخارجيـة البريطانيـة، عندما أذاع جمال باشا ما عثر عليه البولشفيك من أمر هذه الاتفاقية وغيرها.

(٢) إنه ما دام هذا التغيير مؤقتاً فما هي الضرورة الملجئة لهذا التغيير، ولماذا لا يبقى الاحتلال البريطاني كما هو إلى أن يتم الصلح مع تركيا.

(٣) الاحتجاج بشدة على تعيين الحدود لأنه مقدمة لتجزئة البلاد.

(٤) إذا كـان لابد من انسـحاب الجـيش البـريطاني من سـورية، فيـجب أن تنسحب أيضاً سائر الجيوش الأوربية، وتترك المسئولية للجيش العربي.

(٥) رفض العرب لتجزئة بلادهم وإنكارهم لكل اتفاق لم يكن لهم علم به.

وفي ٢٣ سبـتمبـر أرسل الأمير ف يصل كـتاباً[١] إضافـياً إلى رئيس الوزارة البريطانية يشرح فـيه رفضه للبحث مع القائد العام للجيـوش المتحالفة في سورية في مسألة الاحتلال، ويطلب إعادة السواحل إلى الجيوش العربية كما كانت عليه الحال في أوائل الاحـتلال، وهي تتولى مسئـولية الأمن وحماية الـبلاد، أو إبقاء الحالة على ماهي عليه الآن لحين إبرام الصلح مع تركيا.

الأمير فيصل في لندن

رأي الأمير أن يؤم لندن لعله يـجد له مساعداً هناك لحل المسـائل التي تعقدت وكادت تخيب آمال العرب.

فكان باكورة أعماله إرساله مذكرة إلى رئيس الوزراء بتاريخ ٩ أكتوبر[٢].

(١) راجع نص الكتاب في الذيل .
(٢) راجع نص المذكرة في الذيل.

(١) إنكار إتفاق باريس والإصـرار على مضمون المذكـرة والمؤرخة في ٢١ و ٢٣ سبتمبر .

(٢) التأكيد بأن انسحاب الجيوش البـريطانية سيحدث أسسوأ الأثر في سوريا ويؤدي إلى كارثة عظيمة.

وقد ختم سموه المذكرة بالطلبات الآتية :

(١) إلغاء القراء الباريسي أو على الأقل إرجاء العمل به.

(٢) عرض المسألة كلها على مؤتمر السلام لتسويتها النهائية بدون تأجيل النظر فيها من المؤتمر بأجـمعه، أو من لجنة فرعية مؤلفة من أعـضاء بريطانيين وفرنسيين وعرب تحت رياسة أحد الأمريكان للبـحث في هذه المسأة الخطيرة، وتقديم تقرير عنها إلى مـؤتمر السلام. فتلقى سمـوه جوابا مطولا من وزارة الخارجيـة بتاري ٩ أكتوبر [١] يتضمن :

(١) وصول المـلاحظات الابتدائيـة على مذكـرة رئيس الوزراء (التي أرسل منها نسخاً أيضاً إلى كل من المستر فولك مندوب الولايات المتحدة، وإلى السنيور تيتوني مندوب المملكة الإيطالية).

(٢) أن المذكرة لا تعتبر عن اتفاق سابق بين الحـكومتين، بل تشمل مقترحات قدمتهـا الحكومة البريطانية من تلقاء نفسهـا عن الاحتلال العسكري في الولايات التي كانت تابعة لتركيا إلى أن يقرر مؤتمر السلام مستقبلها نهائيا.

(٣) أن المقترحات التي تتـمسك بها الحكومة البريطانية لم تضـعها إلا بعد أن قررت أنه يستحيل عليها أن تستمر على احتلال سوريا بالجيوش البريطانية.

(١) راجع نص الكتاب في الذيل .

(٤) أن الحكومة البـريطانية لا ترى أن هذا القرار مغـاير للعهود التي عقـدتها حكومة جلالة الملك مع الملك حسين.

(٥) رفض الطلبات التي اقترحها الأميـل فيصل، لزن الشعب السوري عاجز عن القيـام بشئون نفسـه في الوقت الحاضر، ولأن تجـربة هذا الحل الذي أشار به سمو الأمـير يكون مضراً لتـرقي الشعب السوري سريعـاً، وبالنتيجة لاسـتقلال الشعوب السورية العربية.

(٦) أن تعهـدات الحكومة البريـطانية للحكومة الفـرنسية قـد بينتهـا الحكومة البريطانية للملك حسين قبل دخوله الحرب.

(٧) أن الحكومـة البريطانيـة لم تسـتطع إلا بعد صـعـوبة أن توطد لسمـوكم تأسيس ممـلكة عربية مـستـقلة في ذلك القسم من سـورية المشتمل عـلى دمشق، وحماة، وحمص، وحلب.

(٨) نصح الحكومة البريطانية للأمير فيصل بقبول التدبير المؤقت الذي أشارت إليه المذكرة، والبحث - حالا - في هذه التدابير مع الحكومة الفرنسية.

وبعد هذه المذكرة اجتمع سمو الأميـر فيصل ومعه الجنرال حدَّاد باشا والشيخ فـؤاد الخيب في وزارة الخـارجـية البـريطانيـة باللورد كرزون ومـعـه الكولونيل كورنواليس نائب المعتمد البـريطاني بدمشق، والكولونيل سترلنج، ودار البحث تفصيلا في الموضوع، وقد أخبر اللور كرزون الوفد العربي بأن الفرنسيين يرون أن محل البحث هو باريـس لا لندن. ثانياً لا يرون ضرورة لاشتراك عـضو أمريكي في الموضوع إلا إذا رغبت أمريكا نفسها في ذلك الاشتراك.

وقد أشار اللورد كرزون على الأمير فيصل بالسفر حالا إلى باريس والاتصال

بالفـرنسـيين، فإن ذلك يكون أنجـح لقصـده، وأن الفـرنسيـين قد لا يرتاحـون للمفاوضات الجارية في لندن، فلم يسع الأمير إلا قبول النصح الذي أسدى إليه، وسافر إلى باريس مرة أخرى.

الأمير فيصل في باريس للمرة الثانية

بمجرد وصول الأمير فيصل إلى باريس أرسل مذكرة[1] بتاريخ ٢٥ أكتوبر إلى رئيس المؤتمر مسيو كليمنصو تتضمن:

(١) علم الأميـر فيصل رأي الحكومـة الفرنسية في مـذكرة المستـر لويد جورة المؤرخة في ١٣ سبتمـبر القاضي برد جميع الاقتراحات ما عـدا انسحاب الجيوش البريطانية من كليكية وسوريا.

(٢) اعتراض الأمير فيصل على هذا الانسـحاب، وتحذير فرنسا من السير في الموضوع حيث إنه سيـقضي على السلم في البلاد العربية، التي سيعـتقد أهلها أن الخلفاء لا يزالون يريدون تقسيم بلادهم.

فرد مـسيو كليمنصـو على كتاب الأميـر بكتاب[1] مؤرخ في ٢ نوفمـبر سنة ١٩١٩ وأخبره.

(أولا) بوصول كـتابه والاضطراب الذي أحـدثه في نفس الأميـر قرار المؤتمر الصادر في ١٥ سبتمبر، بشأن انسـحاب الجيوش البريطانية من سورية وكليكية، واستبدالها بجيوش فرنسية.

(ثانيـاً) اقتراح سـمو الأمـير بتـأليف لجنة يعـهد إليـها درس طرق انسـحاب الجيـوش البريطانية، وإيجـاد إدارة مؤقتـة تصون وحدة البـلاد وتحفظ النظام في

(١) راجع نص المذكرة في الذيل.

المناطق المختلفة المحتلة.

(ثالثاً) التأكيد لسمو الأمير بأن الحكومة الفرنسية لم تزل ترغب بكل إخلاص في توطيد دعائم الحكم المؤدي إلى الحرية والرقي والنظام في سوريا والعراق، وسائر بلاد الشرق المحررة بفضل انتصارات الحلفاء ، عملاً بمبادئ سياستها الحرة التي هي نفس المبادئ لمؤتمر السلام، وأن الثقة المعنوية المؤسسة بين العرب وحلفائهم في أيام الحرب ستساعد على توطيد علاقاتهم.

(رابعاً) رفض اقتراح تعيين اللجنة لأنه فضلا عن أنه مشوش للحالة الحاضرة فإنه مخالف لقرار المجلس الأعلى ، ففي ١٥ سبتمبر أعلن المستر لويد جورج للمؤتمر بأن الجنود الإنجليزية ستسحب من كليكية وسوريا، وقد طلب استبدالها بجيوش فرنسية وقد وافقه المجلس الأعلى.

(خامسا) أن المسيو كليمنصو مقتنع بأن رؤساء الجيوش الفرنسية قادرون على تطمين الأهالي وحفظ النظام في جميع المناطق التي ستحتلها الجيوش الفرنسية بلدا من الجيوش الإنجليزية، وعلى الأمير بما لديه من السلطة أن يفعل ذلك في الشام وحب.

(سادساً) أن الحكومة الفرنسية مستعدة لتلبية أول طلب يصدر من سمو الأمير بمساعدته على صون النظام، فيما إذا اختل بأغراض المحرضين الذين لا يقدرون على غير إلحاق الضرر بمنافع العرب.

(سابعاً) استعداد الحكومة الفرنسية للنظر مع سمو الأمير في جميع الشؤون الخاصة بالمصالح المشتركة.

لقد كان لهذا الرد أثر عميق في نفس الأمير فيصل؛ ولذا فإنه أرسل كتاباً آخر

بتاريخ ٥ نوفمبر للرد على المذكرة الفرنسية، وقد تضمن الكتاب النقط التالية[١]:

(١) شكر الحكومة الفرنسية على مودتها التي ما زالت تظهرها نحو الأمة العربية، ورغبتها الخالصة في تأييد حكم يتضمن الحرية والنظام والرقي ف ي سوريا والعراق، واسئر البلاد العربية المحررة.

(٢) حرصاً على توطيد عرى الثقة بين العرب والحلفاء قد ألح سمو الأمير في كتابه المؤرخ ٢٥ الشهر الماضي بوجوب تأليف لجنة تبحث في انسحاب الجيوش وتأسيس إدارة مؤقتة في سوريا تكفل وحدتها وفقاً لرغائب الشعب.

(٣) أن مذكرة مستر لويد جورج التي كانت مثار البحث، والتي لم توافق الحكومة الفرنسية على مجمل ما احتوته، تشف عن تنفيذ معاهدة (سايكس - بيكو) السرية، فليس القصد من هذا التبديل الجديد سحب الجند فقط بل تحديد مناطق سياسية واقتصادية، وتقرير مصير بلادنا وفقاً لمصالح لا تتفق مع مصالحها، ولهذا فقد لفت نظرة الحكومة البريطانية إلى هذا الأمر وبعد المناقشات العديدة والاجتماعات المتوالية، قبلت مبدئياً تأليف لجنة للنظر في هذا الشأن.

(٤) أن الخوف على مستقبل البلاد قد أوجد اضطراباً في الأمة العربية، وهذا الاضطراب لا يسكن إلا إذا أزيل الأثر السيء الذي ولدته التدابير الأخيرة.

وأن الشعب السوري لا يمكن أن يتلاعب به المحرضون بقصد إخلال الراحة والأمن فقط، وأن هذا الشعب لا يحجم عن أن يهب مرة أخرى للدفاع عن حريته وكيانه.

(٥) ذكر في المذكرة الفرنسية أن الحكومة الفرنسية على يقين من إخماد كل حركة قد تثور في الجهات التي احتلتها، والحقيقة أن الحركة التي ستثور في كل

(١) راجع نص الكتاب في الذيل .

البلاد لا تنشأ عن أعمال المحرضين بل حركة وطنية عامة، ولا يستطيع سمو الأمير أن يستعين بجنود أجنبية لإخماد حركة وطنية نمت واختمرت بعد بيانات الحلفاء الرسمية وتأثيرها.

(٦) اندهاش سمو الأمير من قرار مؤتمر الصلح بدون دعوته لسماع مالديه من الملاحظات:

(٧) إلحاح الأمير في العدول عن مسألة إحلال الجنود الفرنسية محل الجنود البريطانية ورغبته الصادقة في الوصول إلى اتفاق نهائي يضمن للأمة العربية التقدم والرقي مع الحرية والاستقلال .

غير أن الحكومة الفرنسية أصرت على رأيها ولم تصغ إلى مقترحات الأمير؛ ولذا فإن الأمير رجع إلى الإنجليز مرة أخرى لعلهم يساعدونه في حل هذا المشكل، وهو يعتقد أن أمثال هذه المشاكل لا يستعصى عليهم حلها.

كتب الأمير مذكرة[١] لمستر لويد جورج بباريس بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ يشرح فيها ما لقيته مفاوضاته مع الفرنسيين، ورفضهم تشكيل اللجنة التي كان الإنجليز قبلوها، وأن الفرنسيين لم يقصدوا بدعوته إلا اجتماعه مع الجنرال غورو الذي صرح للأمير بأنه سيضطر إلى تنفيذ كل الأوامر التي يتلقاها وأنه مع كرهه لسفك الدماء لا يحجم عنه إذا دعته الأوامر. والتمس الأمير في آخر كتابه مساعدة رئيس الوزراء الإنكليزية، وفي ٢١ نوفمبر أرسل مذكرة[٢] إلى رئيس الحكومة البريطانية يحتج فيها باسم والده على ما يراد من احتلال بعض الأراضي السورية، وبطلت مساعدتها ويذكرها بمعاهدات الملك حسين. ويظهر لنا من البرقية التي أرسلها سمو الأمير لوالده في ٢٢ نفوبمبر سنة ١٩١٩ التي فيها يصرح

(١) راجع نص المذكرة في الذيل .
(٢) راجع نص المذكرة في الذيل.

بأن الحكومة الفـرنسية مـصرة على إشغال أقـسام مهـمة من مقاطعـات دمشق، وحلب، تمسكاً بمذكرة مستر لويد جورج، وأن الأمور كانت سائرة في اتجاه مضاد لما كان يريده الأمير ويسعى إليه، ولكن يظهر أن توسط بريطانيا قد أثمر، ففي ٢٦ نوفمبر أي بعد إرسال البرقية الأولى بأربعة أيام أرسل[١] الأمير فيصل إلى شقيقه الأمير زيـد نائبه في سوريا، وأرسل وزير الخارجـية الفرنسيـة إلى الجنرال غورو الاتفاق المؤقت الذي تم بين سـموه وبين وزارة الخارجيـة الفرنسية ليقـوم الطرفان بتنفيذيه ويقضي هذا الاتفاق:

(١) تأليف لجنة من فـرنسي وإنجليزي وعـربي لأجل تسوية المشاكـل التي قد تحدث بين المناطق.

(٢) انسحاب الجنود العربية من البقاع مع بقاء الدَّرَك العربي فيها لحفظ النظام والأمن تحت أوامر القائمقام.

(٣) لاتحتل الجنود الفرنسية البقاع ولا محلا آخر من المناطق الحاضرة.

(٤) تشكيل لجنة من ثلاثة ضبـاط فرنسيين وثلاثة عرب لملاحظة حـسن تنفيذ وظائف الشرطة والدَّرك في تلك الجهة ورفع تقريرها إلى القائمقام.

وفي نوفمـبر سنة ١٩١٩ أرسل مسيـو برتلو السكرتير العام لوزارة الخـارجية الفرنسية كتاباً[٢] للأمير فيصل يعبـر فيه عن سرور مجلس الوزراء بالاتفاق على اللجنة العسكرية، الـذي كان نتيجـة لروح التآلف المتبـادل، غير أن مسـيو برتلو صارح الأمير فـيصلاً أن ماتم الاتفاق عليه هو تنازل مؤقت من الحكومـة الفرنسية عن حقـها الذي صادق عليـه المؤتمر. وأنه إذا لم يؤكد هذا الاتفاق باتفـاق مرضٍ وقاطع إلى ثلاثة أشهر فليكن معلوماً أن الفريقين يستأنفان حرية العمل.

(١) نجد نص البرقيتين في الذيل.
(٢) راجع نص الكتاب في الذيل.

غير أن هذا الاتفـاق لم يمض على تنفيذه وقت طويل، فـإن السلطة العسكرية الفرنسـية رأت أن تقمع الثورة الوطنيـة التي بدت في الأحزاب العربية والـشباب العربي. وأن أي سعة صـدر أو تهاون قد يجعل مركزها فـي سوريا حرجا، وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ حدث اعتداء على ضـابط الارتباط الفرنسي فقتل وجرح جاويشه، فأرسلت القيادة الفرنسية قوة من الجند فاحتلت بعلبك ، فاحتج الأمير فيصل على هذا الاحتلال المخالف لروح الاتفاقية بكتاب مؤرخ في ١٩ ديسمبر، وأعاد الاحـتجاج بكتاب آخـر مؤرخ في ٢٢ ديسمـبر سنة ١٩١٩[١]، وغير أن الاحتجاجات لم يكن لها أثر يذكر.

(١) راجع نص الكتابين في الذيل .

رجوع الأمير فيصل إلى سوريا

وإعلان الملكية في دمشق

سبقت الأمير فيصلاً إلى سوريا إشعات كثيرة منهر: أنه عقد اتفاقاً أولياً مع الفرنسيين في باريس في ٦ ديسمبر يتضمن الاعتراف بالانتداب على سوريا وطلب المستشارين اللازمين لتنظيم الإدارات الملكية، والعدلية ، والأشغال العمومية من الحكومة الفرنسية وحدا، ومدرّبين للدرك والشرطة، كما أن الاتفاقية أعطت للأمير فيصل حق تعيين مندوب مفوض في وزارة الخارجية للدفاع عن الشئون السورية، كما أن الممثلين السياسيين والقناصل الفرنسيين في الخارج يقومون بتمثيل المصالح الخارجية للدولة السورية.

وشاع أيضاً في سوريا أن الاتفاق الأول عدّل في ١٦ ديسمبر باتفاق آخر في ١٢ مادة لايخرج في جوهره عن الاتفاق الأول، وإن كان يه شيء من التفصيل فيما يختص بعمل المستشار المالي، وإعطاء حق الأولوية التامة للفرنسيين في المشروعات والقروض المحلية، واعتبار اللغة الفرنسية لغة إضافية إجبارية بعد اللغة العربية.

وقد قضت الاتفاقية الأولى والثانية على كتمان هذا العهد من الفريقين إلى وقت الإمضاء النهائي .

لقد نشرت الصحف هاتين الاتفاقيتين في وقتهما، كما نشرهما بعض المؤلفين العرب بدون أن يخبرونا عن المصادر الوثيقة التي استقوا منها هذه المعلومات.

وإننا لم نعثر فيما لدينا من الأوراق على شيئ يتعلق بهذا الاتفاق. غير أنه في الكتاب المؤرخ في ٢٦ نوفمبر المرسل من سمو الأمير فيصل إلى المسيو برتلو

الكسرتير العام للأمور السياسية الذي يشكره يه على الحل الموفق الخاص بسحب الجنود الإنجلزية، وتعيين لجنة مشتركة الخ. جاء في الكتاب المذكور الجملة الآتية:

« وإني لم أزل منذ وصولي إلى باريس أصر كما هو معلوم لديكم على هذه النقطة، وهي أن قصدي كان الوصول إلى عقد ائتلاف مع الحكومة الفرنسية التي مع قبولي ما يضنمن للشعب السوري سيادته الوطنية ستمنح لبلاد يطلب مني معونتها المالية، ومستشارين بقصد التعاون الودي مع الحكومة العربية الوطنية المؤسسة ن قبل الأهلين».

وسواء كان الاتفاق المشار رليه صحيحاً أوغير صحيح، فإن الأمير فيصلاً كان يود من كل قبله الاتفاق مع الفرنسيين والاستعانة بهم على تسيير دفة الحكومة العربية، غير أن سموه حينما وصل دمشق لم يجد جوها السياسي ملائماً لما كان يريده؛ فهبت الأحزاب في وجهه لاترضي بغير الاستقلال التام بديلا، وأفلت زمام الأمور من يد القادة، ووجد الشباب السوري (والشباب في كل بلد) قوة بريئة تندفع إلى ما تعتقده الحق بدون أن تفكر في النتائج التي قد تنتج. كثرت العصابات في البلاد، وقامت المنازعات الطائفية مرة أخرى، وهذا بالطبع لم يكن برضاء أو إيعاز الحكومة الوطنية السورية، بل الظروف التي أحاطت بالبلاد هي التي حركت المنازعات من جديد.

وأخيراً دعى المؤتمر السوري مرة ثانية للبت في قضية الاستقلال وإعلان الأمير فيصل ملكاً على سوريا، وأعلنت الأحزاب على اختلاف نزعاتها رفض الانتداب الفرنسي على سوريا. كما رفضوا النتداب البريطاني على فلسطين، فاجتمع المؤتمر السوري العام وقرر في ١٦جمادي الثانية ١٣٣٨ - ٧مارس سنة

١٩٢٠ بويع الملك فيصل ملكا على سوريا، كما بويع شقيقه ملكا على العراق، وتألفت بعد ذلك الوزارة السورية الثانية برياسة هاشم بك الأتاسي.

لم يقابل البريطانيون والفرنسيون هذه الحركة بالرضا واعتبروها تحديا لهم، وبالطبع فإنهما لم يعترفا بالتغيرات التي وقعت في المنطقة السورية، ولقد جرت حوادث احتكاك كثيرة بين السلطات العربية والحكومة الفرنسية جعلت سوء التفاهم يزداد بين الفريقين، فالجانب السوري ينظر إلى الفرنسيين نظر المستعمر الذي يريد استعباد الشعب والتحكم فيه، والفرنسيون ينظرون إلى السوريين نظر المحرض الكاره لهم، العامل على خلق المتاعب في سبيلهم، وبالرغم مما كان يبذله العقلاء لتسكين الخواطر الثائرة، وإحلال الوئام مقام الخصام، فإن جميع المساعي التي بذلت ذهبت سدى، حتى أنه كان يتهم بالخيانة كل من كان يشير بالعتدال ، وأخيراً أرسل الجنرال غورو إنذاره النهائي في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٠ باسم الحكومة الفرنسي، وقد تضمن البلاغ المذكور:

(١) تحمل حكومة سوريا كل تبعة إزاء سكان سوريا الذين عهد مؤتمر الصلح إلى فرنسا أن تمتعهم بحسنات إدارة مؤسسة على الاستقلال والنظام والرخاء.

(٢) أن سمو الأمير قد أجاب على ما أظهرته فرنسا من تأييدها رغبة السكان الذين يتكلمون العربية على اختلاف مذاهبهم لحكم أنفسهم بأنفسهم، بأن لسكان سوريا مصلحة كبيرة في طلب المشورة والمساعدة من دولة كبيرة لتحقيق وحدتهم وتظيم شئون الأمة، نظراً لما أصاب البلاد من الإرهقا التركي، وأن سمو الأمير دعا فرنسا إلى القيام بهذه المهمة باسم الأمة السورية .

(٣) ذكر حوادث متعددة نسبت إلى الحكومة العربية.

(٤) سياسة حكومة دمشق العدائية بإدخالها بعض العناصر المشهورة بعداء

فرنسا في الحكومة، وانتخاب الوزارة من تلك الفئة التي لا تقتصر خطتها على إهانة فرنسا ورفض مساعدتها، بل تتناول المجلس الأعلى الذي منح فرنسا الانتداب في سوريا.

(٥) التدابير الإدارية ضد فرنسا بمنع جميع المعاملات التجارية والمالية مع فرع بنك سوريا في المنطقة الشرقية، ورفض التعامل بالورق النثدي السوري.

(٦) اجتياز السلطة الشريفية حدود المنطقة الشرقية، وتقدمها داخل المنطقة لتظهر أنها توسعت توسعاً به إخراجنا.

(٧) الاعتداء على الحقوق الدولية التي توجب على قائد جيش الحجاز المحتل قطراً سورياً أن يظل عثمانياً حتى تقضي المعاهدة بتغييره، وألا يحاول تغيير الحالة الراهنة التي هي حارس عليها، ولكنه تصرف عكس هذا متخذا صفة السيادة العليا، وقد قرر التجند الإجباري ونفذ مع أن البلاد لا تزال أجنبية، وهذا العبث قد أكره عليه الشعب حتى في المناطق التي لها شكل خاص كالبقاع، وإعلان المجلس الملقب بالمؤتمر السوري الذي تألف واجتمع بصورة غير قانونية بسن القوانين وتشكيل حكومة غير معترف بها، فضلا عن أنه قدم اللقب الملكي لسمسوكم بدون حق ولا وكالة.

وطلب الجنرال غورو باسم الحكومة المطالب الآتية كضمانات لسلامة جنوده وسلامة السكان، والضمانات هي :

(١) التصرف بسكة «رياق - حلب» الحديدية لإجراء جميع النقليات بمراقبة مفوضين فرنسيين.

(٢) قبول الانتداد الفرنسي الذي يحترم استقلال سوريا ولا يتضمن سوى

المعاونة بين الدولة المنتدبة دون أن يتخذ شكل استعمار.

(٣) قبول الورق السوري.

(٤) تأديب المجامين الذين كانوا أشد عداء لفرنسا.

وقد أعطيت مهلة أربعة أيام للإجابة، تبتدئ من نصف ليل ١٥ يوليو سنة ١٩٢٠، على أن الحكومة الفرنسية ستكون مطلقة اليد في العمل إذا لم يصلها إشعار بقبول الشروط في الوقت المعين.

ثم أعقب هذا الإنذار منشوراً من الجنرال غورو على سكان سوريا ببيان موقف حكومة فرنسا تجاه الحكومة العربية في دمشق.

لقد كان لهذا الإنذار أسوأ أثر في سوريا كما أنه أوقع الحيرة في نفوس المسئولين، أيسيرون إلى النهارية في خطتهم وينتظرون ما يحكم به القدر، أم ينزلون على إرادة الجنرال غورو ويقبلون مطالبته بلا قيد ولا شرط .

بعد محاورات كثيرة بين رؤساء الجيش وبين جلالة الملك، وبين الملك وبين المؤتمر السوري الذي كان يصر على خطة الدفاع عن حقوق البلاد مهما كانت النتيجة، سلمت الوزارة لجلالة الملك الرد الذي وضعته على لاإنذار الفرنسي، ويتلخص في إنكار التهم التي نسبت إلى الحكومة العربية بتأليف العصابات وإيجاد جو مضاد لفرنسا، وأن الحركة العربية هي في الحقيقة حركة طبيعية ضد الاستعمار، وختمت المذكرة بما يأتي:

(١) السماح بالورق السوري بالدخول إلى المنطقة السورية.

(٢) إجراء التحقيقات القانونية في قضية المشتركين في الجرائم، ومعاقبة كل من تثبت إدانته حسب القانون.

(٣) الاكتفاء بالعدد اللازم لحفظ الأمن الداخلي فقط.

(٤) قبول قرار مؤتمر سان ريمو على أن يعين شكله الصريح بواسطة الوفد الذي سيرسل إلى أوربا لهذه الغاية.

(٥) الموافقة على وضع الخط الحديدي من رياق إلى حلب تحت أمر السلط العسكرية المشتركة من الجيوش السورية والفرنسية، واتخاذ مدينة حلب قاعدة حربية على شرط أن يشترك الجيش السوري مع الجيش الفرنسي في تحديد حدود سوريا الشمالية.

ثم استعفت الوزارة الاتاسية عقب ذلك، ويقول الذين كانوا في سوريا في هذا الحين إن الرد لم يرسل، وهو في الحقيقة كان أساس قبول الملك فيصل شروط الجنرال غورو بلا قيد ولا شرط، فقد أرسل جلالته في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ برقية يخبره فيها بذلك، فتلقى جواباً من الجنرال يقول فيه : إني أشكرك على تحكيم العقل في هذه الأمور، وإنما أرغب إليك أن يكون جوابك على الوجه الآتي: أخذت إنذارك المتضمن الشروط الآتية، وقد قبلتها برمتها، وقد كانت هذه البرقية سبباً في مد مدة لاإنذار أربعة وعشرين ساعة أخرى، ثم أربعة وعشرين ساعة أخرى، حيث انتهت مدة الإنذار ف يالساعة الثانية عشرة في يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٢٠، غير أن جواب الملك فيصل قد تأخر وصوله إلى الجنرال غورو لأسباب لاتزال مجهولة قد تكون من بعض الموظفين الذين لايروقهم أن يروا الصفاء سائداً بين الفرنسيين والعرب، وقد تكون الأسباب انقطاع الأسلاك البرقية، وقد تكون غير ذلك. ولكن المهم أن الجنران غورو قد عرف رأي الملك فيصل في الموضوع، ومع ذلك فقد تذرع بتأخير التلغراف، وأمر الجيش الفرنسي بالزحف فهزم الجيش العربي بعد قتال لم يستمر أكثر من بضع ساعات ودخل

دمشق في ٢٥ يوليو، وأبلغ رئيس البعثة الفرنسية الملل فيصل أن يغادر دمشق عملاً بقرار حكومة الجمهورية، ولم يحن يوم ٢٨ يوليو حتى وضعت فرنسا يدها على المدن الأربع، وقضت القضاء الأخير على الحكومة العربية السورية.

ولقد احتج الملك حسين أشد احتجاج على ما أتته فرنسا في سوريا، ولكن الاحتجاجات لا تعدل من خطة القوى.

لقد كان ما أصاب سوريا أكبر ضربة أصابت آمال الملك حسين وهدمت صرح أحلامه في إنشاء الإمبراطورية العربية. وفي الواقع لم تكن ضربة لآمال الملك حسين وحده، بل ضربة لآمال متعلمي العرب وشبانهم الذين طالما عارضوا الأتراك في أساليب حكمهم واستبدادهم بشئون البلاد العربية.

على أن الملك فيصلا في أثناء الحرب وأثناء إقامته في أوروبا ترك أحسن الأثر في نفوس عارفيه ومن اتصل به من البريطانيين، فرشح لعرش العراق واختير في سنة ١٩٢١ ملكاً على العراق، ومنذ ذلك الوقت وجلالته يدأب على السهر في مصالح العراق حتى تمكن بكياسته ومساعدة قادة العراق من إلغاء الانتداب على العراق، واستخلاص استقلال العراق والاعتراف به بشكل دولي محترم، وجعل للعراق منزل تحسدها عليه سوريا. إن تطورات الحوادث وسعى زعماء العرب وملوكهم في التفاهم وترك الخصام والعداء الشخصي القديم مما يبشر بخير عظيم للأمة العربية، وكل ما نرجوه أن تجتمع كلمة زعماء العرب وقادتهم، ويجعلوا صالح الشعب العربي مقدماً على كل ما سواه، ويسلكوا الطرق العملية للوصول إلى غرضهم، فإن ذلك كفيل بمستقبل حسن للعرب.

وإن من ينظر إلى الروح العربية قبيل الحرب في سائر البلاد العربية، ويقارنها بالروح الحالية يشعر بتقدم عظيم وتطور في الشعور القومي يبشر بأمل كبير في

المستقبل، وإن الحرب العالمية الأخيرة قد أثمرت خيرات الثمرات بإخراج الفرنسين من سوريا ولبنان وتأليف حكومة جمهورية مستقلة، غير أن عدم الاستقرار والتطاحن الحزبي سادا البلاد، وكادت الفوضى تعم البلاد مما سيكون له أسوأ الأثر في البلاد العربية الأخرى ومما يعرض البلاد لمطامع الصهيونية، ولذا فقد رأي قادة البلاد أن خير حل للقضاء على الفوضى وبلبلة الأفكار أن تتحد سوريا مع الجمهورية المصرية ويكوّن الاثنان الجمهورية العربية المتحدة، وتركا الباب مفتوحا للحكومات العربية الأخرى فدخلت اليمن في حظيرة الاتحاد مع الاحتفاظ بكيانها وأحوالها الخاصة.

ويؤسفنا ويؤسف العرب ما حدث أخيراً عن انفصال سوريا من حظيرة الاتحاد مع مصر، وكل ما يرجوه كل مخلص ألا يكون هذا الانفصال هادماً لآمال الأمة العربية في الاتحاد، وأن يكون ما حدث في سوريا دافعاً لإصلاح الأخطاء والسير في الطريق القويم، وا يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.